العدد (1924) السنة الثامنة - الأثنين (4) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

البعد السياسي وتعطيل التدريب في الموصل وراء احتمال التأجيل

لجنة التعداد الكردستانية: محافظ نينوى تجاوز صلاحيات الحكومة المحلية

□ بغداد/ المدى

طالبت اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن في كردستان الحكومة الاتحادية بإجراء التعداد في موعده المحدد.

وقال رئيس اللجنة، علي سندي، في بيان صدر امس الاحد، إن إيقاف التحضيرات الخاصة بالتعداد من قبل محافظ نينوى تجاوز على الصلاحيات من الناحية القانونية لأن الصلاحيات بيد الحكومة الفدرالية وليس الحكومات المحلية.

وأشار البيان الذي تلقت (المدى) نسخة منه امس الاحد، إلى انه الموعد المقرر لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن في العراق هو الرابع والعشرون من شهر تشرين الاول المقبل، وبسبب تدخلات محافظ نينوى عن طريق إيقاف دورات التدريب والتأهيل للعدادين في المحافظة لأكثر من ثلاثة أسابيع لحد الآن، اصبح من حكم المؤكد وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء في العراق الفدرالي والامم المتحدة أن يتأجل إجراؤه لمدة معينة بحيث يصبح أقرب موعد يمكن فيه إجراء التعداد من الناحية الفنية هو ٢٠١٠/١٢/٥.

وتابع البيان: "في الأيام الثلاثة الماضية، اجتمعنا مرتين في مدينة أربيل برئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتور مهدي العلاق بحضور رئيس اللجنة الاستشارية الدولية التابعة للأمم المتحدة والخاصة بتقديم المشورة الفنية للجان التعداد الدكتور لؤي شبانة، حين طلبنا من رئيس الجهاز المركزي للإحصاء إعطاء تفسيراتهم حول هذا الموضوع، وكان الجواب بأنه بالإضافة الى البعد السياسي يوجد سبب فني وهو تعطيل برنامج التدريب من قبل محافظ نينوى".

اللجنة ردت على احتمال التأجيل بالقول أن التعداد "التعداد يغطي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، الزراعية والصناعية وغيرها من الجوانب المهمة الأخرى ولا تنحصر بأفق ضيق وبحسب فهمنا العلمي للتعداد فأن إجراءه واجب وطني مهم".

ووجدت أن "إيقاف التحضيرات الخاصة بالتعداد من قبل محافظ نينوى هو تجاوز للصلاحيات من الناحية القانونية لأن الصلاحيات بيد الحكومة الفدرالية وليس الحكومات المحلية في هذه الحالة كان بالأحرى على الحكومة الفدرالية اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق المحافظ بدلا "من الموافقة عليه و عدم اتخاذ أي إجراء.

وفيما يخص إبداء بعض الجهات من العرب والتركمان في بعض المناطق المتنازع عليها مخاوفهم من التعداد، قال البيان أن اللجنة أبلغت المسؤولين في الجهاز المركزي للإحصاء والأمم المتحدة عن استعدادها التام لمناقشة أية اقتراحات فنية من شأنها طمأنة هذه الجهات، وطالبت بضمانات عن عدم تعرض المواطنين الكرد في هذه المناطق لأي مخاطر بالمقابل.

ونوهت اللجنة في بيانها الى انه تم إبقاء حقل القومية في استمارة التعداد فارغا "لكي يمكن لكل مواطن كتابة ما يراه مناسبا" بكل حرية، مشيرة الى عدم اعتراضها على ذلك، لكنها أكدت أن المشكلة مع وزارة التخطيط العراقية تكمن في وجود محاولات لتحريف الحقائق والتاريخ ومخالفة الدستور حين يتم إظهار نتائج مكونات دولة العراق وذلك عن طريق فصل الايزيديين، والفيليين عن قوميتهم الكردية وبالنتيجة التقليل من حجمهم. وتابع البيان: "رفضنا هذا الطرح ومازلنا نرفضه".

وفي ما يخص المكونات الثلاثة للشعب الكردي المذكورة أعلاه، قالت اللجنة إن حقل الديانة المذكور في السؤال ٢٠٩ يضع خمس اختيارات أمام المواطن:مسلم، مسيحي، يزيدي، صابئي وأخرى. وتابع البيان: "في هذه الحالة سيظهر حجم أخواننا وأخواتنا الايزيديين كديانة وهذا من حقهم ولا جدال عليه لان كلنا نعرف بأنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الكردي".

اما عن الفيليين، فان اللجنة ترى ان فصلهم تحت اسم الكرد الفيليين ما هو إلا مجرد فصلهم عن الكرد و ليس له أية صلة بمسألة التعويضات التي يستحقونها لأن هذا المطلب يتحقق بقرار قضائي وسياسي. وقال البيان: "من هذا المنطلق نطلب من أخواننا وأخواتنا من الفيليين أن لا يستمعوا لهذه الأصوات لأنها لا تتمنى الخير والسعادة لهم بكل تأكيد".

وأضاف البيان: "في بداية أسئلة استمارة التعداد هناك سؤال عن الاسم و اسم الاب و الجد واللقب و هنا بإمكان الإخوة و الاخوات من الفيليين والشبك أن يكتبوا لقبهم بالفيلي أو الشبك لإظهار خصوصيتهم و ليس عن طريق تغيير قوميتهم".

اللجنة تقول ان بعض الجهات ترى إن الحكومة الحالية هي حكومة تصريف أعمال ولا يجب أن تقوم بإجراء التعداد وهذا غير صحيح لأنها مادامت حكومة تصريف أعمال لا يمكنها اتخاذ قرارات جديدة و يجب عليها تنفيذ ماهو مقرر".

وطالبت اللجنة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بأن يتم اتخاذ القرار بإجراء التعداد في موعده المقرر في ٢٠١٠/١٠/٢٤ لأن إجراءه يقدم خدمة كبيرة لجميع مكونات الشعب العراقي ويساهم مساهمة فاعلة في مساعدة مؤسسات الدولة للقيام بتخطيط علمي ودقيق مستند على قاعدة بيانات للتقليل من مستوى الفقر والتحسين من مستوى المعيشة في كل المجالات، و كذلك نطالب بأن يتم التقيد بالدستور و القرارات النافذة أثناء تطبيق خطوات التعداد السكاني.

يشار إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء واصل، خلال الفترة الماضية، تحضيراته من اجل إجراء التعداد العام للسكان والمساكن في موعده المقرر أن يكون تشرين الأول المقبل.

وفي إطار هذه التحضيرات وُقّعَت اتفاقية مع إحدى الشركات العالمية للاستعانة بالتكنولوجيا الفضائية في مسح المناطق وتزويد الجهاز المركزي للإحصاء بصور الأقمار الاصطناعية.

وتتسم صور الأقمار الاصطناعية بأهمية بالغة في عملية ترقيم وحصر المناطق والوحدات السكنية، كما جرى تدريب جيش يربو تعداده على ٢٥٠ الفا من ملاكات التعليم والتدريس ليتوُجوا في يوم واحد من ايام تشرين الأول المقبل، عامين أو اكثر من العمل والتحضير.

واكد مسؤولون في الجهاز المركزي للاحصاء ان موعد التعداد لن يتأثر بالطريق المسدود، الذي دخلته عملية تشكيل الحكومة.

يجمع الخبراء على أن التعداد السكاني يوفر قاعدة بيانية لا غنى عنها في وضع الخطط التنموية على ضوء المعلومات التي يجمعها التعداد عن أحوال العائلة العراقية.

ومن هذه المعلومات عن حجم السكان يمكن تحديد حاجة العراق الى الوحدات السكنية مثلا بوصفها من اكبر التحديات التي تواجه مهندسي عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

فان أزمة السكن تُعد من المشاكل المزمنة، قامت أنظمة ومرت عهود وتشكلت حكومات وهي مستمرة بل وتزداد تفاقما مع ارتفاع عدد السكان من بين عوامل أخرى تتصل بتطور المجتمع.

مدير إعلام الجهاز المركزي للإحصاء عبد الزهرة الهنداوي الذي توقع ان يزيد عدد سكان العراق على ثلاثين مليون نسمة استنادا إلى معدلات النمو السكاني منذ عام ١٩٩٧ ويرتفع إلى ٣٥ مليونا بحلول عام ٢٠١٤.

هذه الأرقام عن عدد السكان يقابلها نقص حاد في عدد المساكن لذا أولى المخطط العراقي أزمة السكن أهمية بالغة في المشاريع التنموية خلال السنوات الخمس القادمة بضمنها بناء مليون وحدة سكنية في بغداد وحدها، لا سيما وان حاجة البلد إلى المساكن الجديدة تبلغ نحو ثلاثة ملايين وحدة.

يشار الى ان آخر تعداد عام للسكان أجري في سنة ١٩٨٧ أعقبه تعداد في عام ١٩٩٧ لكنه لم يشمل محافظات إقليم كردستان العراق الثلاث: السليمانية واربيل ودهوك.

خبراء يطالبون بإعادة الحياة إلى التنمية المستدامة

بغداد تطلق سياستها الإسكانية وتعتزم تقليل الاعتماد على القطاع الخاص

□ بغداد/ المدى

تطلق وزارة الاعمار والاسكان السياسية الوطنية للاسكان في العراق، اليوم الاثنين، في احتفالية بمناسبة يوم الاسكان العراقي والعربي والموئل العالمي.

ونقل مكتب اعلام وزارة الاعمار لوكالة انباء الاعلام العراقي عن الوكيل الاقدم للوزارة المهندس استبرق الشوك الذي اعلن ذلك قوله "بأن الدستور الجديد لجمهورية العراق جعل تأمين السكن الملائم لجميع العراقيين هدفاً رئيسياً للحكومة، بعد أن عانى قطاع الاسكان من غياب سياسة وطنية شاملة يتم تنفيذها من خلال برامج تنفيذية ستراتيجية محددة، لذا قامت وزارة الاعمار والاسكان باعتبارها الجهة القطاعية المعنية بقطاع الاسكان باعداد وصياغة السياسة الوطنية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) لتكون على مديات قصيرة ومتوسطة وبعيدة.

واشار الوكيل ان الخطة ستأخذ بنظر الاعتبار مختلف الجوانب مثل توفير الاراضي المخدومة والصالحة لبناء المجمعات السكنية مع البنى الفوقية لها والايدي العاملة الماهرة والتمويل العقاري والمواد الانشائية والاطر القانونية والمؤسسية التي توفر البيئة المتكاملة للانتاج الاسكاني وتجعل الدولة تلعب دور المخطط والمشرف والممكن في قطاع الاسكان بدلا من دور المنتج والاعتماد على القطاع الخاص والمستثمرين والشركات المساهمة العقارية لسد الاحتياج من الوحدات السكنية.

وأشار الى ان الاهداف التي تضمنتها السياسة الوطنية الجديدة هي تمكين عملية الحصول على سكن لائق لجميع العراقيين وزيادة كفاءة انتاج الوحدات السكنية والمجمعات المتكاملة وتخفيض درجة الاكتضاض السكني، كما تهدف السياسة إلى زيادة قدرة الحكومة الوطنية على توفير السكن للشرائح ذات الاولوية والفقيرة وتحسين جودة التصاميم باستخدام التقنيات الحديثة والسريعة في البناء والصديقة للبيئة.

وأوضح الوكيل الاقدم ان السياسة اعتمدت في صياغتها خمسة مبادئ منها توضيح دور القطاع الحكومي ودعم شركات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المتخصصة بالبناء والعقار وبناء نظام تمويل واقراض للاسكان لتمكين المواطنين من الشراء وبناء للوحدات السكنية بالاضافة الى دعم مبدأ اللامركزية وتفويض الصلاحيات الى الحكومات المحلية لتخطيط استعمالات الارض والبنية التحتية لتهيئة البيئة المناسبة لتوفير الوحدات السكنية والشراكة بين القطاعين العام والخاص ومراجعة معايير الاسكان والتنمية المستدامة.

يذكر ان آخر سياسة اسكانية ومخطط عام الذي اعدته (مؤسسة بول سيرفس) كان للفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠٠٠ وقد توقف تنفيذه مع توقف السياسات الداعمة والتحفيزية بسبب الحروب التي خاضها النظام المباد والظروف الاقتصادية التي رافقتها.

ويقول مسؤولون في محافظة بغداد ان حل ازمة السكن في بغداد اصطدم بالسياسات الخاطئة التي تتبعها الاجهزة التنفيذية.

"هناك موافقات رسمية على مشاريع اسكانية مختلفة لكنها لا تجد طريقها، في النهاية، نحو التنفيذ". يقول محمد الربيعي عضو مجلس محافظة بغداد في تصريح سابق لـ(المدى).

ويرى ان العراق افتقر الى التنمية المستدامة لوجود ما اسماها بـ"السياسة الفاشلة".

وبحسب احصاءات غير رسمية فان معدل النمو السكاني في البلاد يصل الى ٣ بالمئة، تضاف اليها النسبة الحاصلة جراء نزوح سكان المناطق الطرفية نحو مراكز المدن.

وفي مدينة الصدر، مثلا، يرجح ان تكون أكثر مساكن مدينة الصدر تكاد تنفجر على من فيها بسبب النمو السكاني الكبير الذي شهدته خلال السنوات الاخيرة، فيما تعجز العوائل الجديدة عن الانشطار عن ذويهم لأسباب اقتصادية.

وتشير الإحصاءات الرسمية الى أن عدد سكان مدينة الصدر في الوقت الحالي يبلغ مليونين و٥٠٠ ألف شخص ثلثهم من الأطفال طبقا لنظام البطاقة التموينية.

وتضاعف عديد السكان بشكل كبير خلال الأعوام الماضية بسبب ارتفاع نسبة الإنجاب بينهم مترافقا مع انتشار الأمية والفقر، ما تسبب في أزمة كبيرة في السكن، إذ ان آلاف العائلات الكبيرة، التي يصل عدد أفراد كل واحدة منها ما بين ١٥ و٣٥ شخصاً، تعيش في منازل مساحتها (نحو ٧٠ مترا).

إحصائيات وزارة الإسكان تشير إلى الحاجة إلى قرابة ٢،٥ مليون وحدة سكنية، إلا أن واقع الحال يشير إلى أكثر من ذلك. إذ لم تتضمن الإحصاءات سوى من لا يملك منزلاً يسكن فيه وليس من يسكن في ظروف أخرى، أي من يسكنون في العشوائيات. وكانت محافظة بغداد وامانتها قد عاينت مطلع تموز الماضي الجاري ازمة السكن، وبحثت في امكانية تخصيص الأراضي لإقامة المشاريع السكنية عليها. بيد ان مواطنين اعربوا لـ(المدى) عن خيبة املهم من خطط ومشاريع لم تجد طريقها نحو التنفيذ، وانتقدوا التجاذبات السياسية التي "اجهضت" – بحسبهم – آمال التنمية في البلاد.

ويقول خبراء في مجال التنمية تحدثت معهم (المدى) امس ان اصل الازمة السكانية يكمن في الازدياد الكبير بعديد السكان، وتراجع معدلات التنمية التي لا تتسق مع الزيادة المذكورة.

وبحسب معلومات جمعتها (المدى) مؤخرا فان أسعار المساكن وصلت إلى أرقام خيالية غير مسبوقة في تاريخ قطاع الإسكان في العراق.

ويختنق سكان بغداد في منازلهم بسبب الانشطار الاسري داخل المنزل الواحد، وبلغ معدل الساكنين في الغرفة الواحدة ثمانية أفراد، وبلغت حصة الفرد مترين مربعين من السكن.

وتقابل هذه الازمة توقف الدولة عن توزيع قطع الأرض للمستحقين، وعدم شمول جميع فئات المجتمع، وارتفاع أسعار مواد البناء وانعدام خطط البناء العمودي وبطء أو انعدام مشاريع الإسكان التعاونية والحكومية.

ولطالما اقر مسؤولون في وزارة الاسكان والاعمار باستفحال الازمة، وشكوا، مرارا، من قلة التخصيصات. يشار إلى أن العراق لم يشهد بناء مجمعات سكنية منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي على الرغم من الزيادة الكبيرة في نفوس السكان، وخاصة في العاصمة بغداد.

وكان مدير سوق العراق العقاري محسن جبار قد علل سبب ارتفاع المؤشرات العقارية لعودة اعداد كبيرة من عراقيي المهجر الى البلاد.

وقال جبار ان سبب انخفاض اسعار العقارات قبل ٦ اشهر يعود الى الخطط الحكومية بتوزيع اراض سكنية وعقارات الى المواطنين، والتي لم ينفذ منها الا جزءاً بسيطاً جداً.

وتوقع جبار ان يصل سعر المتر في بغداد الى الف دولار. وذكر ان حل ازمة السكن في البلاد يأتي من خلال سن تشريعات تساعد على البناء العمودي وتسهل عملية شراء الشقق السكنية اي استملاكها. وتابع جبار ان مثل هذه المشاريع تؤدي الى انخفاض في اسعار العقارات، كما ان عملية الاستثمار تؤثر على انخفاض اسعار العقارات والاراضي بشكل كبير.

مجلس المفوضين العراقي يشارك في مراقبة انتخابات البوسنة

□ متابعة/ المدى

شارك وفد مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، في مراقبة الانتخابات البوسنية التي جرت امس الأحد، بعد وصوله قبل أيام للعاصمة سراييفو ضمن إطار الدعوة الرسمية التي وجهها البرلمان البوسني لمجلس المفوضين في العراق. وقال مصدر في قسم الإعلام الخارجي في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان "وفدا مؤلفا من رئيس واعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، يشاركون اليوم في الانتخابات البوسنية". وأوضح ان "خمسة دول مختلفة تمت دعوتها لحضور ومراقبة آلية الانتخابات التي ستقام في البوسنة، وكان العراق واحداً منها". وأضاف المصدر ان "الدعوة تأتي استكمالا للدعوات الكثيرة التي وصلت الى مجلس المفوضين من العديد من الدول التي جرت فيها الانتخابات مؤخرا للمشاركة في مراقبة انتخاباتها وكانت آخرها الانتخابات السويدية التي جرت في ايلول الماضي". وتابع ان "هذه الدعوات تأتي نتيجة للسمعة الطيبة التي تميزت بها مفوضية الانتخابات العراقية بعد تنظيمها وادارتها للاحداث الانتخابية التي جرت في العراق منذ تشكيلها في عام ٢٠٠٧ حيث نالت استحسان واعجاب المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بالشأن الانتخابي فضلا عن الامم المتحدة التي كان لها الدور الكبير في دعم العمليات الانتخابية في العراق". وبين المصدر ان "دور الامم المتحدة في دعم العمليات الانتخابية في العراق، كان من خلال تواجد فريق المساعدة الانتخابية الدولي والعديد من الخبراء الذين ساهموا بخبرتهم الفنية في تعزيز الخبرة الانتخابية لدى مفوضية الانتخابات وملاكها الذي يعمل على وضع تلك الخبرات في مسارها الصحيح لتطوير التجربة الديمقراطية الوليدة في العراق". وأردف المصدر ان "وفد مفوضية العراق سيلتقي بالعديد من الشخصيات البرلمانية والمسؤولين في اللجنة الخاصة المشرفة على الانتخابات في البوسنة، فضلا عن اطلاعه على الآليات والأنظمة والقوانين الانتخابية وشرح وتوضيح ما اتخذته مفوضية الانتخابات من إجراءات وأنظمة ساهمت في إنجاح الأحداث الانتخابية التي جرت في العراق والتي نظمتها وادارتها المفوضية".

يذكر ان البوسنة تدار وفق النظام الجمهوري المتعدد الأحزاب ويبلغ عدد سكانها اكثر من خمسة ملايين نسمة وفق تعداد عام ٢٠٠٧ واكبر مدنها العاصمة سراييفو ومدن أخرى مثل بانيالوكا وزينيكا وتوزلا حيث يعتنق معظم سكانها الديانة المسلمة وهناك أقليات صربية تعتنق الاورثوذوكسية وأقليات كرواتية تعتنق الكاثوليكية وتمثل مقصدا سياحيا شيقا يتميز بالجمال الأخاذ نتيجة الموقع الجغرافي فضلا عن المواقع التاريخية المتميزة التي يقصدها السائحون.

أميركا تتهيأ للرحيل وما زال العراقيون يعتمدون على المولدات الكهربائية

□ عن: واشنطن بوست

بينما يتهيأ الجيش الامريكي في بغداد للمغادرة مازال العراقيون يتساءلون: "ماذا عن الكهرباء؟" وسمع العراقيون وعد الرئيس جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٣ حينما قال "نحن سنقوم بالمساعدة على اعادة الخدمات الاساسية مثل الكهرباء" وها هي سبع سنوات تمضي وما زالت الدولة غير قادرة على تزويد بيوت الناس بطاقة كهربائية حقيقية لتبقى هذه المشكلة واحدة من اكثر الاشارات البارزة عن الخلل المستمر في العراق مكونة مصدر ازعاج واحباط للمواطنين العراقيين.

وفي غياب الطاقة الكهربائية المركزية تظل المولدات من الحجم الصغير التي تعمل بالبنزين تغذي البيوت، بينما مولدات الديزل العملاقة التي تغذي المنازل تعمل على مدار الساعة في بغداد وفي بقية انحاء البلاد، هذا الازيز المتواصل في كل مكان هو رسالة تذكير سمعية ثابتة بمشاكل العراق والوعد الامريكي غير المتحقق.

النقص في امدادات الكهرباء هو نتيجة من نتائج الفساد وسياسات التنمية الفاشلة والهجمات الارهابية على التجهيزات وشلل الحكومة نتيجة للمشاكل السياسية وكان وزير الكهرباء السابق قد قدم استقالته في حزيران الماضي نتيجة للأحتجاجات ضد النقص في تجهيز الكهرباء والتي انتشرت في انحاء مختلفة من البلاد لكن تلك الاحتجاجات لم تؤد فيما يبدو الى تشغيل اضواء الانارة من جديد.

يقول عادل البياتي وهو تاجر مولدات "كان على العراقيين ان يجدوا بديلا وهو عدم الاعتماد على وزارة الكهرباء"، البياتي البالغ من العمر ٥٠ عاما وجد طريقة لجمع المال نتيجة للشلل الحاصل في مفاصل الحكومة، فهو يبيع مولدات مرتبة خصيصا للعراق يستوردها من مختلف دول العالم بما فيها رؤوس التوليد المستوردة من الصين والمحركات من نوع KIA المستوردة من الامارات العربية المتحدة ومن خلال عملية التجربة والخطأ تم انتاج وحدة تستطيع تزويد ثلاثة بيوت بالكهرباء بشكل كاف، ويكلف هذا المولد الذي يتم تجميعه مبلغ ٢٧٠٠ دولار وهو مبلغ كبير في العراق لكنه في الوقت ذاته يبلغ نصف المبلغ للمولد المتكامل المستورد من خارج العراق واضاف البياتي انه قد باع هذا الصيف ١٠٠ نموذج من مولد التجميع الذي يقوم بتصنيعه.

هناك في السوق مولدات من كافة الاحجام مخزونة في اقفاص حديدية لمنع السرقة وهي تصطف على طول الطرق في احياء بغداد الراقية. اما بالنسبة للعوائل الاقل غنى واولئك الذين لا يملكون مساحة كافية لوضع مولداتهم الخاصة فهم يشتركون في المولد الكبير للحي الذي يسكنون فيه ويدفع بضعة دولارات شهريا للكهرباء كجزء شكلي من طاقة كهربائية تعاونية اما الذين لا يستطيعون تحمل اي شكل من الكهرباء فعليهم ان يتعايشوا مع ساعتين تقريبا من تجهيز الشبكة الكهربائية الوطنية.

هناك على شارع الجمهورية يقع سوق سيد سلطان علي وهو سوق كبير للمولدات تمتد المواد الاحتياطية التي تم رصفها على المناضد لمسافة نصف ميل يقول محمد عباس احد العاملين في السوق "ان العمل جيد لكن هذه ليست طريقة للعيش"، وهو يهز رأسه باشمئزاز حين ينظر الى اجزاء المولدات على المنضدة، مضيفا "انه يجب على الحكومة ان تزود الناس بالكهرباء".

منذ عام ٢٠٠٥ ساعدت الولايات المتحدة على مضاعفة توليد الطاقة الكهربائية طبقا لقول مسؤولين امريكيين لكن الطلب على الكهرباء تضاعف أيضاً كما مكن ارتفاع مدخول الناس من شراء مكيفات هواء اكثر وصحون لاقطة للأقمار الصناعية وتلفزيونات وثلاجات.

ويقول المسؤولون أيضاً ان النقص يمكن ان يبدوا اكثر وضوحا في بغداد حيث ان قدرة البلاد المحدودة ايام النظام المباد كان يتم تركيزها في العاصمة ولايتم توزيع الكهرباء بالتساوي بين المحافظات كما هو الحال اليوم.

ان مجاميع فرق المهندسين العسكرية الامريكية تحاول اكمال تسعة مشاريع بكلفة ١٠٠ مليون دولار لكن بعد انفاق ما يقرب ٤،٦ مليار دولار على مشكلة الكهرباء حيث تؤجل الولايات المتحدة البناء التحتي وتحول معونتها الاقتصادية الى المبادرات الاكثر بساطة مثل القروض للأعمال الصغيرة على حد قول المسؤولين.

الجنرال كنيدل بي كوكس المشرف على جهود الفرق الهندسية العسكرية في العراق قبل عام ٢٠١١ وهو موعد انسحاب الـ٥٠ الف جندي المتبقين يعترف كم ان الوضع سيء وكم من العمل ما زال على وزارة الكهرباء ان تقوم به. واضاف كوكس قائلا "على الناس ان لا يتوقعوا ٢٤ ساعة من الكهرباء في وقت قريب ولا اريد ان اتمسك بهذا فربما في عام ٢٠١٣ او في بداية عام ٢٠١٤ سيكونون قادرين على توليد قريب من ٢٤ ساعة في اليوم.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد